## المحور الأول: تعريف ومضمون الاقتصاد السياسي وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الاخرى

رغم أن الإنسان قد اهتم منذ التاريخ بمواجهة مشاكله الاقتصادية إلا أن ظهور نوع من المعرفة العلمية لهذا الجانب من النشاط الإنساني هو جد حديث. ويؤكد على ذلك بول ساموبلسون بالقول: "أن الاقتصاد هو اقدم الفنون وأحدث العلوم". وليس من الغريب اذا أن نجد أن هذا الجزء من المعرفة تتنازعه الاعتبارات العلمية في الموضوعية والحياد من ناحية والاعتبارات المذهبية والايدلوجية في الالتزام السياسي وما يرتبط به من مواقف تأييد أو معارضة من ناحية أخرى. وقد انعكس ذلك على تسمية الموضوع ذاته. ففي خلال القرن الماضي كان يطلق على هذا الفرع اسم "الاقتصاد السياسي"، ثم اطلق عليه مع الفريد مارشال اسم "علم الاقتصاد". ونجد الآن نوعا من العودة إلى الاسم القديم وخصوصا مع بروز أهمية الدور الذي يلعبه هذا العلم في التأثير على السياسة الاقتصادية.

## الفصل الأول: مفهوم الاقتصاد السياسي ومضمونه

تعريف علم الاقتصاد السياسي أكثر صعوبة من سواه، وينشأ ذلك من الاختلاف بين الاقتصاديين في اتجاهاتهم الفكرية واختلاف مناهجهم في التحليل من جهة، ومن كونه علم حديث النشأة استقل عن غيره من العلوم الاجتماعية منذ قرنين فقط من الزمن، وما يزال إلى اللحظة يوسع آفاقه ويحدد معالمه من جهة ثانية.

### المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد السياسي (المعنى اللغوي والإصطلاحي للاقتصاد السياسي)

#### المطلب الأول: المعنى اللغوي

**1) المعنى اللغوي للاقتصاد في اللغات الأجنبية**

اشتقت كلمة "الاقتصاد" في اللغة الأجنبية (Economics بالانجليزية أو Economie بالفرنسية) من كلمة إغريقية قديمة (يونانية) تتألف من مقطعين "Oikos" وتعني المنزل او كل ما يملكه الانسان من مال و "nomos" وتعني القانون أو العرف. وأول من استعملها اكسينوفون وكان يقصد بها "تدبير شئون المنزل" قبل أن يتحول استخدام اللفظة – مع التطور اللاحق وبعد إضافة كلمة Politique بالفرنسية أو Political بالانجليزية – إلى تدبير شئون الدولة أو قوانين اقتصاد الدولة، لأن ما هو اقتصاد بالنسبة للأسرة هو اقتصاد سياسى بالنسبة للدولة.

بينما يستخدم الفعل "اقتصد" (économiser بالفرنسية وeconomise بالإنجليزية) في كلى اللغتين (الفرنسية والإنجليزية) كمرادف للإدخار أو لخفض الإنفاق، أي بمعنى ادخر وانفق بالقليل. وذلك في تأثر واضح من الغربيين بالتعاليم المسيحية واليهودية التي ترى أن الادخار - بمعنى الامساك عن الانفاق – فضيلة يثاب عليها.

**2) المعنى اللغوي للاقتصاد في اللغة العربية**

بتصفح قواميس اللغة العربية، نجد أن كلمة "إقتصاد" مشتقتة من الفعل" قصد"، وتصب معظم معاني هذا الفعل في معنى "الإعتدال" و"الإستقامة". حيث يقال قصد في الأمر أي توسط، لم يفرط ولم يفرط.

وهذا المعنى عام يشمل الجوانب المالية وغير المالية، وهو ما يؤكده تعريف العز بن عبد السلام -رحمه الله- للاقتصاد بقوله: "الاقتصاد رتبة بين رتبتين ومنزلة بين منزلتين، والمنازل ثلاث: التقصير في جلب المصالح، والإسراف في جلبها، والاقتصاد بينهما".

ومن أمثلة الجوانب غير المالية يقال قصد في الحكم، أي "عدل ولم يتحيز إلى طرف"، ومن أمثلة الجوانب المالية، يقال قصد في النفقة، توسط فيها "لم يسرف ولم يبذر".

ويرشد على المعنى الأخير (الجانب المالي الذي يهمنا)، القرآن الكريم في الآية رقم 67 من سورة الفرقان ﴿والّذِين إذا أنفقوا لمْ يسْرِفوا ولمْ يقْتروا وكان بيْن ذلِك قوامًا﴾. والمقصود منها واضح: الوسطية والإعتدال في الإنفاق، أي اللإنفاق بمقدار الحاجة، لا تقتير ولا اسراف.

و من هنا يتضح لنا أن المعنى اللغوي للاقتصاد أوسع في اللغة العربية منه في اللغات الأجنبية[1].

**المطلب الثاني: المعنى الإصطلاحي للاقتصاد السياسي وتطوره**

**1) المعنى الإصطلاحي**

ظهر مصطلح "الإقتصاد السياسي" على يد الكاتب المركانتيلي أنطوان دي مونكريتيان والذي وصف علم الإقتصاد لأول مرة بالإقتصاد السياسي في كتابه "بحث في الإقتصاد السياسي" عام 1615 م، ليشير إلى ذلك العلم الذي يهدف إلى تحديد معالم السياسة التي يجب أن تتبعها الدولة لزيادة ثرواتها بهدف استقر ارها وبقاءها أو قوانين اقتصاد الدولة.

ولقد استخدم مصطلح "الإقتصاد السياسي" لدى رواد المدرسة التقيدية (أدم سميث وتلامذته: دافييد ريكاردو وجون ستيوارت ميل وجون باتيست ساي) واتفق جميعهم على أن الاقتصاد السياسى هو: العلم الذي يدرس الطريقة التى يتم بها إنتاج وتوزيع واستهلاك الثروة.

وظل التعريف التقليدي للاقتصاد السياسي راسخا إلى أن قدم ليونيل روبينز في العصر الحديث (تحديدا في 1932)، تعريفه المشهور للاقتصاد السياسي بأنه: "العلم الذي يدرس السلوك البشري كعلاقة بين الغايات والوسائل النادرة التي لها استخدامات بديلة".

وهذا التعريف لا يبتعد كثيرا عن التعريف الماركسي للاقتصاد بأنه: " دراسة أنشطة الإنسان المكرسة للحصول على الوسائل المادية بما يشبع احتياجاته".

ولقد سادت تسمية الاقتصاد السياسي إلى أن جاء ألفريد مارشال في أواخر القرن التاسع عشر، واستخدم مصطلح "علم الاقتصاد" Economics للمرة الأولى. وكان تعريف مارشال للاقتصاد بأنه: "دراسة للبشرية في شؤون حياتها العادية".

ولقد تحمس الاقتصاديون في ذلك الوقت للتسمية الجديدة ولاقت قبولا منهم لدرجة أن عبر أحدهم وهو روبرتسون D.H.Robertson، بالقول: أن هذا المصطلح الجديد يأتينا بشيئين جديدين:

- أن النهاية ics تشير إلى أن دراستنا تأمل في أن تكون علما مثل الفيزياء physics.
- أن عدم استعمال صفة "السياسي" Political توضح أننا نهتم في النهاية بالفرد و ليس بالدولة.

**2) تطور الاقتصاد السياسي**

مر الاقتصاد في العصر الحديث بمراحل ثلاث: المرحلة الأولى وهي المرحلة التي شهدت ولادة مصطلح الاقتصاد السياسي على يد الميركانتيليين، ونستطيع أن نطلق عليها اسم "مرحلة الاقتصاد المسير". اتسمت هذه المرحلة بتسيير الدولة وتوجيهها بنفسها للشؤون الاقتصادية من صناعية وتجارية وزراعية، وقد كان ذلك الشغل الشاغل للحكومات الاوروبية منذ القرن 17 حتى أواخر القرن 18. والغاية من الاقتصاد السياسي في هذه المرحلة أن يقدم لرجال الدولة نصائح ووصفات، وأن يرشدهم لخير الأساليب لزيادة الثروة والقوة والسكان في البلاد.

وبعد أن سارت الدول الأوروبية لأزيد من قرنين في اتباع سياسة تنظيمية تشمل إخضاع كل فروع النشاط الاقتصادي للتنظيم المحكم، ما لبثت هذه السياسات أن تحولت إلى قيود تغل التطور والازدهار، بعد أن كانت من عوامل نهضة في أول الأمر. وهو ما حدى بالعلماء والفلاسفة والاقتصاديين إلى إدخال الاقتصاد في مرحلة ثانية من مراحل تطوره وهي مرحلة الاقتصاد الحر، والتي أصبح فيها الاقتصاد علما ومعرفة، بعد أن كان فنا وسياسة، ولم تعد غايته تنظيم الدولة للحياة الاقتصادية وإنما بيان ما لا يجوز للدولة عمله لتسير الحياة الاقتصادية من نفسها السير

[1] بل إنه يتسع في ظل الاقتصاد الاسلامي ليشمل – إلى جانب التوسط في الإنفاق – التوسط في كل الأنشطة الإقتصادية: الانتاج التوزيع التبادل وفي كل ما يقي الانسان من الفقر مصداقا لحديث النبي ﷺ: "ما عال من اقتصد". أي: ما افتقر من لم يسرف في الإنفاق ولم يقتّر (لم يبخل)، وما افتقر من لم يقعد عن الانتاج (ظل بطالا) ولم يرهق نفسه فيه (وهذا الأخير فقره بين عينيه)، وما افتقر من لم يقاطع السوق (التي هي محل التبادل) ولم يحصر رزقه فيها (بأن يظل سمسارا). أما فيما يتعلق بالتوزيع فالمعنيّ بالتوسط والاعتدال فيه الدولة وليس الفرد، فهو نوع من الحكم بين الناس، والمطلوب هنا عدالة التوزيع وعدم التحيز إلى طرف سواء تعلق الأمر بالدخل أو بالثروة.

الحسن المأمون العاقبة، والذي يعود بالنفع على الجميع. ولم يعد الاقتصاد السياسي يهتم بمصير الدولة، وإنما صار الفرد ومصلحته أساس هذا العلم. بل بلغ الأمر برجال المذهب الحر في أواخر القرن 19 أن صاروا يدرسونه في جو نظري تجريدي، وهو ما عبر عنه باريتو بالقول: "علمنا علم طبيعي، لا يعطي نصائح، بل يعنى بدراسة خصائص الأشياء".

وجاء القرن العشرون بتوليفة من الأزمات والمخترعات والأفكار الاجتماعية واقتضى الواقع أن تخرج الدولة من الفضاء الضيق الذي وضعه الاقتصاديون التقليديون، وأن تتدخل في الحياة الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية، لا في البلاد الاشتراكية فحسب، بل في صميم بلاد الحرية الاقتصادية، وبذلك بلغ الاقتصاد السياسي مرحلة الاقتصاد المسير المعاصر، وأصبح المؤلفون يعودون الى اقتراح الوصفات والنصائح التي من شأنها القضاء على الأزمات الاقتصادية، اذا عملت بها الدول.

ومن حيث تطور منهجية التحليل، فقد ابتدأ التحليل الاقتصادى تحليلا عمليا، إذ كان همه هو البحث في كيفية إثراء الدولة، ومن ثم كان تحليلا تطبيقياً. لكن الرغبة في إضفاء شكل العلم على الفكر أو التحليل الاقتصادى وجعله علمياً شأنه شأن العلوم الطبيعية، والرغبة في إضفاء صفة الحياد على التحليل الاقتصادي، كل ذلك جعل البعض من رجال التحليل أو الفكر الاقتصادى الأول يفصلون جزءًا من هذا التحليل ويجردونه من كل غرض وقصره على الكشف عن القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية لغرض المعرفة فقط.

وأطلق على هذا الجانب من التحليل أو الفكر الاقتصادى بالاقتصاد أو التحليل التجريدي، وهذا يعني أن الاقتصاد التجريدي يقوم على أساس الإنسان الاقتصادي أو الإنسان الرشيد بمعزل عن الإنسان الحقيقي أو الإنسان الذي يعيش ظرفاً وواقعاً، وهو بطبيعة الحال بخلاف الاقتصاد التطبيقي الذي لا ينعزل عن هذه الظروف وهذا الواقع للإنسان الحقيقي.

والعيب في التحليل المجرد عند بناء النظرية الاقتصادية هو معاملة الظواهر (أو الظروف أو العوامل) الاقتصادية بوصفها مستقلة في ذاتها ويعزلها عن أسرتها الاجتماعية، فهذا النوع من الاستقلال يجعل الاقتصاد علماً تقنيا وليس علماً يهتم بالسلوك الإنساني، ولقد جاء الاهتمام بالرياضيات بعد عقدة المنهجية العلمية، حيث يحاول معظم علماء الاقتصاد إعطاء نظرياتهم صبغة علمية دقيقة.

لا يمكن أن ننكر أن هناك محاور في علم الاقتصاد تحتاج إلى تدقيق رقمي مثل رأس المال والإنتاج وهذه تستخدمها الشركات والمؤسسات المالية، لأن الاقتصاد يدرس إلى جانب السلوك الإنساني الثروة، وهذه الأخيرة تمثل جانب مادي يمكن دراسته رقميا، لكن السلوك الإنساني من الصعب إخضاعه للترقيم والمعادلات.

**المبحث الثاني: مضمون (موضوع) الاقتصاد السياسي**

حتى يكتمل تعريف علم الاقتصاد السياسي ويصبح واضحا، يتعين تحديد دائرة موضوعاته، خاصة وأنه علم حديث نسبيا وفي تطور مستمر وما تزال حدوده غير واضحة ودائرة موضوعاته في اتساع. ولقد اتضح من المبحث السابق أن الاقتصاد لا يهتم فقط بالأفراد في علاقتهم مع الطبيعة كما يروج لذلك من فضلوا استخدام مصطلح "علم الاقتصاد"، وإنما يهتم بالمجتمع أيضا، وبالتالي بالعلاقات التي تنشأ بين أفراده (علاقة الانسان بالانسان).

**المطلب الأول: موضوعات الاقتصاد السياسي التي تهتم بعلاقة الانسان بالطبيعة**

**1) الثروة**

يرى أصحاب هذا الرأي بأن موضوع علم الإقتصاد هو خلق الثروة، فالثروة عندهم هي غاية كل نشاط اقتصادي سواء على مستوى الأفراد أو الأمم. فحسب جيفونس الاقتصاد السياسي هو علم يبحث في ثورة الشعوب والأسباب التي تجعل مرتبة أمة فوق مرتبة أمة أخرى في السعادة والرفاهية، من جهته يضيف مارشال بأن الغاية من هذا العلم هو صحة مادية أفضل ليس للأغنياء فحسب، وإنما للجميع.

وتستبدل كلمة الثروة تارة بلفظة السلع (الخيرات)، وتارة بلفظة المال. وكان مفهوم الثروة في البداية محصورا في الذهب والفضة لدى الميركانتليين ثم توسع عند الطبيعيين (الفيزوقراط) ليصبح الناتج الزراعي، ثم امتد ليشمل

الناتج الزراعي والصناعي لدى الكلاسيك. وأخيرا اتسع مفهوم الثروة لدى النيوكلاسيك ليشمل جميع الأشياء القابلة للتداول، المحدودة بالكمية، والتي تكون نافعة.

وينتقد أصحاب هذا الرأي بأنهم حصروا النشاط الاقتصادي بخلق الثروة المادية دون الثروة الغير مادية (الخدمات التي لا تتجسد في شيء مادي)، في حين أنه من المتعارف عليه حاليا أن الخدمات (ومن أمثلتها الخدمات التي يقدمها الأساتذة والأطباء وغيرهم) وهي ثروة غير مادية لها منفعتها وقيمتها، ولها دور فعال في حياة الإنسان ورفاهيته وعلى علم الاقتصاد الاهتمام بها إذا أريد لهذا العلم أن لا يكون منقوصا من قدر معتبر من الفعاليات البشرية النافعة. فمن غير المعقول ألا تدخل هذه الخدمات وهي تخلق المنفعة في دائرة اهتمامات الاقتصاد.

**2) الندرة**

إن الغرض الأساسي لعلم الاقتصاد برأي أصحاب هذا الاتجاه هو الكفاح ضد الندرة، فحسب تعريف ليونيل روبنز L.Robinz السابق للاقتصاد السياسي فإن علم الاقتصاد يقوم بدراسة المشكلات التي تنشأ من وجود حاجات الانسان ورغباته المتعددة مقابل موارد اقتصادية وامكانات محدودة نسبيا لاشباعها. أي ان ندرة الموارد و محدوديتها النسبية هي السبب وراء ظهور علم الاقتصاد، أو بمعنى آخر هي السبب وراء وجود ما يسمى بـ "المشكلة الاقتصادية". فلو كان بإمكان الانسان توفير كل حاجاته ورغباته في الوقت والمكان والشكل المناسب لما كان هناك حاجة لظهور هذا العلم على الاطلاق.

غير أن الندرة النسبية لا يمكن أن تكون بمفردها موضع علم الاقتصاد لأن المشكلة التي يواجهها الإنسان متعلقة بسوء استخدام وتوزيع الموارد أكثر من ندرتها. ليس سببها الشح في الموارد الطبيعية، وإنما سببها انحراف سلوك الإنسان في سعي بهيمي لإشباع حاجاته وتلبية متطلباته من جهة، وتقصيره في استغلال قدراته في العمل والاستثمار من جهة أخرى. فلا بدّ من ضبط الحاجات وظيفياً، فليس كل رغبة هي حاجة واجبة الإشباع، والصواب أن يشتغل علم الاقتصاد بإشباع الحاجات لا بإشباع الرغبات، وأن يتعامل مع الرغبات بحذر شديد، مؤكدا على ضرورة أن يكون وراء الرغبة حاجة حقيقية، حتى تكون جديرة بالاهتمام. كما لا بدّ من تعبئة الموارد البشرية والطبيعية والمالية للنشاط الاقتصادي ومنع تعطلها وبذل الجهد للحصول على السلع، وإن كان هناك بعض الموارد القابلة للنفاذ فيوجد موارد لم تكتشف بعد، فكان هذا حافز على الحركة والنشاط.

**المطلب الثاني: موضوعات الاقتصاد السياسي التي تهتم بعلاقة الانسان بالانسان**

**1) الانتاج**

يعتبر أصحاب هذا الاتجاه أن الانتاج أساس كل نشاط اقتصادي، فلا مجال للحديث عن الاستهلاك أو التوزيع أو التبادل ان لم يسبق ذلك كله عمليات انتاجية، ولذلك فان أي دراسة علمية للظواهر الاقتصادية يجب أن تبدأ بالإنتاج. ويعرف الانتاج بأنه "كل عملية تؤدي الى إيجاد أو إضافة منفعة (سواء كانت مادية أو معنوية)، وذلك باستخدام مزيج من عناصر الانتاج (العمل، رأس المال، والطبيعة)".

ولقد تغير معنى الإنتاج بتطور الفكر الاقتصادي، فالطبيعيون (الفيزوقراط) يعرفون الإنتاج بأنه كل نشاط إنساني يؤدي إلى خلق ناتج مادي صافي يتمثل فقط في الناتج الزراعي (الإنتاج المادي غير الزراعي والخدمات لا يدخل في معنى الإنتاج وفقا لهذا التعريف). ثم أدخل آدم سميث في معنى الإنتاج كل نشاط إنساني يؤدي إلى خلق أموال مادية سواء كانت هذه الأموال المادية منتجات زراعية أم صناعية ثم أدخل جون باتيست ساي الخدمات في معنى الإنتاج وأصبح الإنتاج يعني لكل نشاط إنساني يؤدي إلى خلق المنافع أو إلى زيادتها بقصد اشباع الحاجة الإنسانية.

يمكن اعتبار الانتاج من موضوعات الاقتصاد السياسي التي تهتم بعلاقة الإنسان بالإنسان وليس فقط تهتم بعلاقة الانسان بالطبيعة. وذلك لأن الفرد في انتاجه لما يحتاج اليه وييسر حياته لا يكون منعزلا عن غيره من أفراد مجتمعه، فلا غنى للإنسان عن مساندة من غيره في تحقيق انتاج ما يرغب فيه. فحتى اشكال الانتاج البدائية، مثل الصيد تسمح بالحصول على نتائج افضل عندما يقوم به عدد من الأفراد مجتمعين. كما لا يمكن أن يكون هناك تقدم فني (تكنولوجي) إلا في مجتمع تسمح المنافسة والتعاون فيه باكتشاف وسائل جديدة لإنتاج الطيبات.

**2) التبادل**

لقد تزعم جيتون بيرو G.Pirou هذا التيار الذي مفاده أن غرض علم الإقتصاد هو فعل التبادل القائم بين الأفراد في المجتمعات، لذلك فإنه يعرف الإقتصاد السياسي بأنه "دراسة عمليات التبادل التي يتخلى الفرد بموجبها عن ما هو في حوزته ليحصل بالمقابل ومن فرد آخر على ما يحتاجه، وان عمليا ت التبادل هذه هي التي تسمح بقيام جسر بين إنتاج الأموال والسلع وإشباع الحاجات".

ومن هذا التعريف نستخلص: أن الإقتصاد السياسي هو علم إجتماعي، حيث لا يوجد اقتصاد فردي فالعلاقة التي تتشكل بين الفرد والسلع المادية ليست بعلاقة اقتصادية حسب أصحاب هذه النظرة. ففعل المبادلة لا يتم إلا في المجتمع وبين الوحدات في هذا المجتمع، فأثناء تخلي الفرد عن سلعة ما للحصول على سلعة أخرى لا يملكها تتجلى العلاقة الإقتصادية ويبرز الفعل الإقتصادي الذي يرتبط بالأخذ والعطاء بالمقابل ويختلف عن الفعل المجاني الذي يتم دون مقابل مادي.

إلا أن هذا التعريف وجهت له عدة انتقادات ناتجة عن عدم شمول علم الاقتصاد للعديد من التصرفات الاقتصادية والتي لا تأخذ شكل المبادلة مثل: زراعة الاستهلاك الذاتي حيث ينتج الفلاحون لاستهلاكهم الشخصي وليس للمبادلة، وأيضا عمل ربات البيوت والنشاط الذي يتم بين الأفراد في العائلة دون مقابل، كذلك يمكن إضافة نشاط المرافق العامة التي تقدم خدماتها مجانا للمجتمع، وكل هذه الأنشطة حسب التعريف السابق سوف تستبعد من نطاق اهتمام علم الاقتصاد على الرغم من أهميتها.

## الفصل الثاني: علاقة الاقتصاد السياسي بالعلوم الاجتماعية الأخرى

بالرغم من تطور فروع المعرفة الإنسانية المختلفة لا نستطيع أن نتحدث عن الاستقلال التام لكل علم من هذه العلوم فهي مترابطة مع بعضها. والاقتصاد السياسي بالرغم من امكانية تمييز موضوعاته عن غيره من العلوم الاجتماعية الأخرى فإننا نلاحظ ارتباطه القوي مع كثير من العلوم.

### المطلب الأول: علاقة الاقتصاد السياسي بالسياسة والقانون

**1) علاقة الاقتصاد السياسي بعلم القانون**

علاقة القانون بالاقتصاد علاقة تأثير وتأثر، فلا يمكن القيام بالنشاطات الاقتصادية (تملك، إيجار، بيع، شراء...الخ) بدون تحديد الاطار القانوني الذي ينظمها ويحميها، فالقانون ينظم العلاقات بالعقود التجارية، ويفض المنازعات بين الأفراد والجماعات وحتى الدول.

كما أن زيادة الإنتاج، وتحقيق الرفاهية الإقتصادية يتطلب رسم سياسة إقتصادية تتلائم مع واقع مرحلة معينة، ويتم ذلك بواسطة القانون بإعتباره الاداة التنظيمية التي تستخدمها الدولة للتوجيه الإقتصادي، بمختلف أشكاله ومسمياته، ومن هنا فقد برز كم هائل من القواعد القانونية ذات المضمون الإقتصادي، سواء على مستوى فروع القانون الخاص، أو فروع القانون العام. فمثلا يؤدي فرض ضريبة جمركية معينة إلي قيام صناعات جديدة ما كانت لتقوم في غياب تلك الحماية.

وبالمقابل فإنه على دارس القانون، سواءً بصفته مشرعاً أو قاضياً أو محامياً، أن يكون ملماً بالواقع الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية حتى يبدع في مجال تخصصه، فكيف يمكن للقاضي أن يفصل في نزاع اقتصادي أو مالي دون أن تكون لديه خلفية اقتصادية كافية؟ كيف يمكن للمشرع أو واضع الأنظمة والقوانين أن يصدر قوانين تنظم أو تؤثر في الحياة الاقتصادية دون أن يأخذ بالإعتبار فيما يأخذه الظروف والعلاقات الاقتصادية السائدة؟

مما لا شك فيه، أن فهم حركة التطور الاقتصادي ووضوح الأهداف المرجوة تقود إلي وضع التشريعات المنظمة للنشاط والتي تقوده وتحميه على نحو سليم، بما يكفل استقرار المناخ التشريعي للأنشطة المختلفة. وفي حالة غياب الرؤية الاقتصادية لدى المشرع، قد يصدر تشريعاً لا يلائم متطلبات الواقع الاقتصادي، وربما يضطر إلى تعديله خلال فترة وجيزة، ومن ثم معايشة حالة من عدم الاستقرار التشريعي، وسببها في الأصل عدم الفهم الكامل لمتطلبات الواقع الاقتصادي.

**2) علاقة الاقتصاد السياسي بعلم السياسة**

في الواقع أن الاقتصاد السياسي هو علم هجين يهتم بدراسة التأثيرات المتبادلة بين الأوضاع السياسية والأوضاع الاقتصادية. فالاقتصاد في حالات كثيرة هو الذي يحدد الاتجاهات السياسية لصانع القرار.كما أن الأوضاع السياسية في حالات أخرى هي التي تحدد معالم الخيارات الاقتصادية.

فمن جهة نجد أن هناك علاقة ارتباط بين كيفية توزيع الدخل (وضع اقتصادي) والاستقرار السياسي داخل المجتمع (وضع سياسي). فمثلا عدالة توزيع الدخل (طبقة غنية قليلة العدد، طبقة وسطى ضخمة، طبقة فقيرة قليلة العدد) ينعكس إيجابيا على الاستقرار السياسي للمجتمع والعكس صحيح، فالتفاوت الكبير في توزيع الدخل (تضخم الطبقة الفقيرة وتآكل الطبقة الوسطى) يؤدي إلي زعزعة الاستقرار السياسي للمجتمع. فهناك ثورات كبرى قامت بدوافع إقتصادية، يمكن أن نذكر منها: الثورة الفرنسية (1789) والثورة البلشفية (1917) وحديثا ثورات الربيع العربي، كلها جاءت على إثر أوضاع اقتصادية غير صحية (انتشار الفقر والجوع وعدم عدالة التوزيع).

كذلك نجد أن بعض الأهداف الاقتصادية مثل الرغبة في الحصول على مصادر رخيصة للمواد الخام، وفتح أسواق جديدة لتصريف المنتجات الفائضة، هي التي كانت الدافع والمحرك الأساسي لسعي الدول الأوربية في الماضي لاستعمار مناطق واسعة من العالم (و الاستعمار ظاهرة سياسية).

وفي المقابل فإن من أمثلة التي تؤثر بها الأوضاع السياسية في الأوضاع (أو القرارات) الاقتصادية، يمكن ذكر:

- انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي يضعف من حوافز رجال الأعمال (سواء المحليين أو الأجانب) على الاستثمار .

- سياسة الشعبوية التي تنتهجها بعض الحكومات لكسب التأييد الجماهيري، من خلال صرف مداخيل للأفراد بدون عمل أو إشباع حاجاتهم دون عناء منهم، كثيرا ما تتسبب في انخفاض الحافز على العمل وبذل الجهد لذى الأفراد المستفيدين.

- سياسات التأميم ومصادرة الملكية الخاصة عندما لا تكون للمصلحة العامة، سوف تتسبب في قتل المبادرة والابتكار لدى رواد الأعمال.

**المطلب الثاني: علاقة الاقتصاد السياسي بعلم الاجتماع وعلم التاريخ**

**1) علاقة الاقتصاد السياسي بعلم الاجتماع**

العلاقة بين الاقتصاد وعلم الاجتماع جد وثيقة، فكما يؤثر التنظيم الاجتماعي على نمو النشاط الاقتصادي، يؤثر هذا النشاط بدوره على التنظيم الاجتماعي[2].

بداية يتأثر السلوك الاقتصادي بما يحدث في البيئة الاجتماعية السائدة، ولذا فإن دراسة البيئة الاجتماعية يفيد الباحث الاقتصادي في تفسير العديد من الظواهر الاقتصادية. ومن أمثلة ذلك دراسة دور تأثير القيم التي يكتسبها الفرد في مرحلة التنشئة الاجتماعية (تحسين النظرة إلى العمل واحترامه والالتزام به وإتقانه وغيرها من القيم) في إعداد الأفراد لسوق العمل وفي عرض قوة العمل، وتأثير العادات الاجتماعية في الأسعار، و تأثير التعليم والتكوين في زيادة الإنتاجية، وغير ذلك من الموضوعات التي للأسف هجرها علماء الاقتصاد في بحوثهم الاقتصادية وتركت ليتناولها بالدراسة علماء الاجتماع وعلماء النفس.

كما تمارس القوى الاقتصادية أيضًا تأثيرًا كبيرًا على الحياة الاجتماعية، فمن جهة ينبغي أن يأخذ علماء الاجتماع أثناء التعامل مع المشكلات الاجتماعية في الاعتبار العوامل الاقتصادية من أجل معرفة سبب المشاكل الاجتماعية وتفسيرها، فعلى سبيل المثال، لا يمكن لعالم الاجتماع دراسة الجريمة بشكل صحيح ما لم يفهم دور العامل الاقتصادي في الجريمة. ومن جهة أخرى الاقتصاد هو آلية لبلوغ أهداف المجتمع وغاياته، حيث نجد أن سعادة

[2] كما تتجلى العلاقة بين العلمين وتكون أكثر وضوحا من خلال ظهور تخصص فرعي ضمن الاقتصاد، وآخر ضمن علم الاجتماع، فالأول وهو "علم الاقتصاد الاجتماعي" عبارة عن اتجاه يميل إلى تفسير المعطيات أو الظواهر الاقتصادية اعتمادا على الظواهر الاجتماعية وواقع البنية الاجتماعية، أما الثاني وهو "علم الاجتماع الاقتصادي" فيزودنا بالمعرفة الضرورية الخاصة بالإطار الاجتماعي الذي يمارس في ظله النشاط الاقتصادي.

الإنسان ومكانته الاجتماعية تعتمد بدرجة ملحوظة على العامل الاقتصادي مثل نجاحه في أعماله وحصوله على دخل معتبر.

ويعتبر ابن خلدون من الأوائل الذين أبرزوا طبيعة هذه العلاقة وبالتحديد أهمية النشاط الاقتصادي وتأثيره على الكل الاجتماعي، وهو يرجع سبب ظهور المجتمع إلى الضرورة الملحة التي تدفع الناس للتجمع بهدف إنتاج وسائل المعيشة، أي أنه أعطى تفسير مادي لنشأة المجتمع.

**2) علاقة الاقتصاد السياسي بعلم التاريخ**

هناك علاقة وطيدة بين علمي الاقتصاد السياسي وعلم التاريخ ناتجة عن كون الوقائع الاقتصادية، من بين جملة الأحداث والوقائع التي يسعى المؤرخون لمعرفتها وتفسيرها عبر تطورها التاريخي. لذلك يحتاج الاقتصادي لمعرفة نتائج عمل المؤرخ أي معرفة الإطار التاريخي والزمني للنشاط الاقتصادي للتأكد من صحة القوانين الاقتصادية وعموميتها، فالتاريخ يعتبر بمثابة المختبر التجريبي للباحث الاقتصادي الذي يسمح له بتتبع الظاهرة عبر مراحل تاريخية مختلفة ليكتشف بعدها مواطن التكرار في أسباب الظاهرة الاقتصادية ليصل في النهاية إلى التعميم ويؤسس القانون الاقتصادي، لذلك يعتبر المنهج التاريخي من أدوات وطرق التحليل التي لا يمكن أن يستغني عنها الباحث الاقتصادي.

كما أن المؤرخ بدوره يحتاج إلى معلومات اقتصادية لأنها تسهل عليه جزءا من بحثه ويحتاج كذلك إلى التحليل الاقتصادي لأن التطورات المادية الاقتصادية للمجتمعات يمكن أن تستعمل كوسيلة تفسير لتتابع المراحل التاريخية، وهذا ما يؤكده كارل مارس في نظرياته حول التطور التاريخي للمجتمعات، بحيث يرجع السبب في انتقال البشر من مرحلة إلى مرحلة تاريخية إلى التحول في طبيعة علاقات الإنتاج المادي (الجدلية المادية أو المادية التاريخية)، فمثلا وصول التاريخ الإنساني للمرحلة الرأسمالية ظهر نتيجة سيطرة الطبقة البورجوازية على وسائل الإنتاج مقابل خضوع الطبقة العاملة لسيطرتها.

وفي الوقت الذي يؤكد باريتو نيابة عن الكلاسيك بالقول: "علمنا علم طبيعي، لا يعطي نصائح، بل يعنى بدراسة خصائص الأشياء. أكد رواد المدرسة التاريخية أهمية المنهج الاستقرائي التاريخي[3] بمقابلة المنهج التجريدي الذي اعتمده الكلاسيك وأكدوا نسبية القوانين الاقتصادية فلا مجال للحديث عن قوانين مطلقة خالدة بل لا مجال للحديث عن علم اقتصاد.

وحسب توماس بيكيتي "مازال علم الاقتصاد لم يتغلب على شغفه الطفولي بالرياضيات والتخمين النظري المحض، والذي عادة ما يكون أيديولوجيا إلى حد كبير، وذلك على حساب البحث التاريخي والتعاون مع العلوم الاجتماعية الأخرى، عادة ما ينشغل الاقتصاديون كثيرا بالمسائل الحسابية التافهة التي لا تهم سواهم. هذا الهوس بالرياضيات هو طريقة سهلة للحصول على مظهر علمي دون الحاجة للإجابة عن أسئلة أكثر تعقيدا بكثير يواجهها العالم الذي نعيش فيه".

[3] في علم الاجتماع عامة وفي علم الاقتصاد خاصة، لا نملك إجراء التجارب على الأفراد، أو الجماعات. فكيف نتحقق من صدق بعض النظريات أو القوانين الاجتماعية؟ وما هو البديل إذن عن التجربة المعملية المتعارف عليها عند اهل العلوم الطبيعية؟ يجيب دوركايم – وهو أحد الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع الحديث - أن التاريخ البعيد والقريب والمعاصر، هو معمل عالم الاجتماع، فوقائع هذا التاريخ متاحة للباحث الاجتماعي يدرسها، ويحللها، ويفيد منها بعض النتائج التي تعادل فوائد التجربة المعملية، دون أن يتحمل أعباء التجربة على البشر ومخاطرها و آثارها.